

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٧٩

الثلاثاء، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٧/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوه جون	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	رواندا	السيد سانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في مالي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1440418 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم مجلس الأمن، أرحب بمعالى السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، الذي يشارك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من باماكو.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألبرت كويندرس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بالسيد كويندرس، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من باماكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد كويندرس.

السيد كويندرس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في أعقاب الحوادث العنيفة التي هزت كيدال خلال الأيام القليلة الماضية، وخاصة في يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو. ونأسف للخسائر في الأرواح جراء تلك الأحداث. وندين أعمال العنف على وجه الخصوص، بما في ذلك الأعمال التي ارتكبتها القوات الحكومية في مالي. وأود - في هذه الأوقات العصيبة في مالي

- أن أكرر الإعراب عن أصدق التعازي للرئيس كيتا، ولأسر الضحايا الذين أعدموا في كيدال. ويجب التعرف على مرتكبي هذه الجريمة البغيضة وتقديمهم إلى العدالة في أقرب وقت ممكن بدعم من المجتمع الدولي. وتشكل أعمال العنف هذه التي تنفذها الجماعات المسلحة انتهاكا للقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) والاتفاق الأولي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ولم يستثن من ذلك مجلس الأمن والمجتمع الدولي - الذي يساهم من بين الدول الأعضاء فيه ٤٣ بلدا بحفظه السلام من كلا الجنسين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ففي الأيام القليلة الماضية، جرح اثنان من ذوي الخوذ الزرق وأصيب ٢١ من ضباط الشرطة التابعين للبعثة في كيدال أثناء تقديمهم الدعم للدرك ولل قوات المسلحة المالية - وفقا لولايتهما - في الأيام السابقة للزيارة التي قام بها رئيس الوزراء والوفد المرافق له إلى المنطقة الشمالية، وأثناء الزيارة نفسها. وتتمنى لهم جميعا الشفاء العاجل.

لقد أكدت هذه الحوادث الخطيرة التي وقعت أثناء الزيارة الهامة التي قام بها رئيس حكومة مالي، على التحديات السياسية والأمنية في مالي، والتي حددتها الأمم المتحدة خلال الأشهر القليلة الماضية، ومؤخرا في سياق الاستعراض الاستراتيجي للبعثة المتكاملة. وهي تبين على وجه الخصوص مدى الصعوبة والتعقيد المحيطين باستعادة مؤسسات الدولة في شمال البلد، علاوة على ضرورة إحراز تقدم على مستوى العملية السياسية بصورة ملحة.

وفقا للقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) واتفاق واغادوغو الأولي المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٣، فإن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة تماما باستعادة سيادة وسلطة دولة مالي على كامل أراضيها بصورة فعالة، بما في ذلك في كيدال في المقام الأول. ومن الضروري استعادة سلطة الدولة في شمال مالي بغية التوصل إلى حل للأسباب الكامنة وراء النزاع في البلد. وعليه، فإن أفعال الجماعات المسلحة في كيدال ضد المحافظة

قد أسفر عن ردود فعل عاطفية قوية ومفهومة في أوساط شرائح عريضة من السكان، فقد دعا أيضا إلى التزام الهدوء، وشدد على أهمية وقف تصعيد التوتر.

وتتمثل الأولوية العاجلة غدا في إحياء العملية السياسية. وينبغي أن يُجمع المجتمع الدولي على ممارسة الضغط على الجماعات المسلحة التي وقّعت أو انضمت إلى الاتفاق الأوّلي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وخاصة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، كي يتسنى التصدي لمظالمها وتسويتها بالطرق السلمية والوسائل السياسية فحسب.

(تكلم بالفرنسية)

وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الأطراف المعنية في عملية المصالحة والحوار السياسي. ويحدوها الأمل في أن تبدأ محادثات السلام الشامل في أقرب وقت ممكن بغية جبر الضرر الذي لحق بالنسيج الاجتماعي جراء هذه الأزمة، بما في ذلك خلال الأيام القليلة الماضية. ونحن ملتزمون بلا تحفظ بمواصلة دعمنا لهذه العملية وغيرها من العناصر الرئيسية الأخرى من ولايتنا في مالي، بما في ذلك تنمية وبناء القدرات وإجراء الإصلاحات المؤسسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، أن أهنئكم بجمهورية كوريا برئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو، وأن أعرب عن تقديرنا لقيادة نيجيريا الممتازة لأعمال المجلس في نيسان/أبريل.

وأود أيضا أن أشكر المجلس على عقد هذه الجلسة الطارئة بشأن الحالة في مالي. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام على موافقتنا بالمعلومات عن الأحداث الخطيرة التي وقعت في كيدال يوم السبت ١٧ أيار/مايو.

وقوات الدولة المالية غير مقبولة على الإطلاق. وليست اللامبالاة إحدى الخيارات الممكنة. فالسكان هم الذين يعانون جراء استمرار العنف. وللحيلولة دون المزيد من الخسائر في الأرواح، وخصوصا بين السكان المدنيين، فإن من الأهمية بمكان اتخاذ مبادرات سياسية على سبيل الأولوية العاجلة على النحو المنصوص عليه في اتفاق واغادوغو، وكما هو مطلوب في القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣).

(تكلم بالإنكليزية)

وتتمثل الأولوية اليوم في إنقاذ كيدال من حافة مواجهات متجددة. ومن الضروري اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتجنب المزيد من العنف. وذلك أمر ضروري للحيلولة دون انزلاق شمال مالي إلى دوامة من العنف تهدد بانتكاس البلد مرة أخرى إلى حالة الأزمة التي تسببت بإدراجه في جدول أعمال المجلس. ومن شأن ذلك أن يزعزع استقرار المنطقة دون الإقليمية برمتها. ويجب علينا أن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ إجراءات محددة الآن للمساعدة على التخفيف من التوترات وتجنب المزيد من الاستفزازات. ويجب أن تسلّم الحركة الوطنية لتحرير أزواد المحافظة والمباني الإدارية التابعة لها في أقرب وقت ممكن. وينبغي المضي قدما بعملية الإيواء المؤقت. وينبغي أيضا مواصلة مبادرات السلام التي اتخذت في الآونة الأخيرة، بما في ذلك من خلال تعيين الممثل السامي، السيد موديبو كيتا، دون تأخير. وبقينا فإن المزيد من العنف لن يؤدي إلا إلى تصعيد أعمال العنف ويهدد بانتكاس التقدم المحرز حتى الآن. وسيكون شعب مالي أول من يعاني من ذلك التصعيد، مثلما عانى في كثير من الأحيان في الماضي.

لقد أجرى نائب الأمين العام، يان إلياسون، مكالمات هاتفية مع الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بالأمس ليعرب له عن شعوره بالقلق العميق إزاء أعمال العنف الأخيرة. وشدد السيد إلياسون على أهمية اتباع مسار سياسي من أجل حل الأزمة الحالية. وفي حين أقر بأن القتال الذي نشب مؤخرا في كيدال

الاجتماعي وتوطيد الوحدة الوطنية لبلدنا. وهذا هو الهدف من المعركة التي خاضها شعب مالي، إلى جانب المجتمع الدولي، من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية وإعادة بناء البلد.

وبينما لقي رئيس الوزراء والوفد المرافق له ترحيبا حارا في غاو وتمبوكتو، فإنهم قوبلوا للأسف بإطلاق الرصاص ونيران الأسلحة الثقيلة في كيدال من قبل مجموعات مسلحة بالتواطؤ مع الإرهاب الدولي. وأسفر ذلك عن سقوط عشرات القتلى والجرحى وعن قتل المدنيين بدم بارد في أماكن عملهم. كما جرى احتجاز رهائن، ولكن أُفرج عنهم لاحقا.

وإذا سمحت الكاميرا بذلك، أود أن أعرض على المجلس بعض الصور لأشخاص مقطوعي الرأس. والصورة أدناه تبين أحد المهاجمين - وهي امرأة - مرتدية قبعة أحد حكام المقاطعات الذين قُتلوا بوحشية. وهذه جرائم ضد الإنسانية، وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء قويا لإظهار تصميم المجلس على وضع حد للإفلات من العقاب والأعمال الوحشية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن أشير إلى أن لافئات كبيرة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين كانت معلقة فوق مركبات المعتدين، جنبا إلى جنب مع لافئات للحركة الوطنية لتحرير أزواد. ومن ثم، فإن ذلك يثبت بوضوح وجود صلات بين شركاء عملية السلام والجماعات الإرهابية، وهو أمر ينبغي أن يُقابل بالرفض والإدانة من قبل المجلس وبأشد العبارات.

ونحن نعتبر الهجوم عملا شنيعا وانتهاكا صارخا ومتعمدا ومدبرا لجميع الالتزامات التي جرى قطعها في السابق، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والهجوم الذي وقع على وفد رئيس الوزراء وحاكم كيدال عمل حقير، كما يمكن لأعضاء المجلس أن يروا في الصورة، وهو أمر لا يمكن أن نظل

وينبغي أن نشير إلى أنني قد خاطبت المجلس في ٢٣ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7158) أثناء النظر في التقرير الثالث للأمم العام (S/2014/229) عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتكلمت عن التزام حكومة مالي الراسخ بالتوصل إلى حل نهائي للأزمة التي ما تزال تلحق الضرر بالجزء الشمالي من بلدنا. وقد شددت أيضا على أهمية احترام سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وناقشت في تلك الجلسة، الأعمال التحضيرية المشتركة المتعلقة بمحادثات السلام الشامل بقيادة الحكومة المالية والبعثة المتكاملة، فضلا عن تعيين رئيس الوزراء السابق مودييو كيتا في منصب الممثل السامي لرئيس الدولة في المحادثات الشاملة المشتركة بين الماليين.

وفي أقل من شهر واحد بعدئذ، وفي الوقت الذي تبذل فيه قصارى الجهود الرامية لاستئناف المحادثات بهدف تحقيق السلام الدائم في البلد، استغلت الجماعات المسلحة الوضع الراهن واختارت قواها إعلان الحرب على دولة مالي عن طريق الهجوم على قوات الدفاع والأمن أثناء أداء مهامها السلمية بهدف توفير الأمن خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء إلى كيدال في ١٧ أيار/مايو.

وقام رئيس الوزراء، بصفته رئيس الإدارة - ترافقه مجموعة مؤلفة من ١٠ وزراء - بجولة في مناطق مالي الشمالية، بما في ذلك غاو وتمبوكتو وكيدال. وفي جملة أمور، كان الغرض من الزيارة ضمان إعادة الانتشار التدريجي للإدارة في مناطق مالي الشمالية؛ ولتقييم الإنجازات وأوجه القصور على أرض الواقع من أجل التصدي لها بغية تهيئة أفضل الظروف المواتية لنجاح المحادثات الشاملة للجميع بين الأطراف في مالي والاجتماعات الجارية في ما بين المجتمعات المحلية وداخلها للإعداد لعودة المشردين واللاجئين الماليين؛ وأخيرا، لإعطاء دفعة لعملية استعادة سلطة الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز التماسك

ولا يمكن أن يمر الهجوم الذي وقع في كيدال دون عقاب. ونطلب إنشاء لجنة دولية للتحقق من الوقائع ليتسنى إحالة الجناة إلى المحاكم الوطنية والدولية.

وستفي جمهورية مالي بجميع التزاماتها الدولية وتحترمها، على نحو ما فعلت دائما. وبوسعي أن أؤكد لكم ذلك، سيدي الرئيس. وما من شيء وما من أحد سيصرف اهتمام حكومة مالي عن أهدافها، بما في ذلك فتح حوار صادق يؤدي إلى إبرام اتفاق سلام شامل ونهائي.

ونؤكد من جديد رسميا هنا الرغبة في الحوار والسلام التي أعرب عنها بعزم فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة - وهي رغبة تتشاطرها الأغلبية الساحقة من أبناء شعب مالي على نطاق واسع. وعلى الرغم من الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، فإن منطقة كيدال تضم بصفة أساسية مواطنين ماليين لا يتطلعون إلا إلى السلام والرفاه. كما ستواصل الحكومة جهودها الإنمائية في جميع أنحاء إقليم مالي.

واستنادا إلى الدروس المستفادة منذ نشر بعثة الأمم المتحدة وفي ظل تجدد ولايتها، نطلب إلى مجلس الأمن - في جملة أمور - إنشاء ولاية أقوى بكثير. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للتصدي للمخاطر في الميدان، ولا سيما بناء على ما تعلمناه من الأحداث التي وقعت في كيدال في ١٧ أيار/مايو، وكذلك لترع سلاح جميع المجموعات المسلحة، وبخاصة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، كما حدث في أماكن أخرى. وأعتقد أن ثمة سوابق في عمل المجلس للاستجابة بشكل أفضل للحالة في بلدنا. وآمل أن يتسنى استكشاف جميع تلك المسارات وأن يتمكن بلدنا من الاستفادة من هذا النوع من الدعم.

وأكرر أن مالي لن تغفل أبدا عن واحدة من قيمها الأساسية، ألا وهي، احترام التزاماتها. وبالتالي، فإننا سنسعى

غير مباليين حياله. وترحب حكومة مالي ببيانات الإعراب عن التعاطف والتضامن مع شعبنا ودعمه.

ومع ذلك، نلاحظ أن وفد الحكومة لم يستفد من الدعم والحماية اللذين يحق له أن يتوقعهما في ظل هذه الظروف. فقد كان من الممكن أن تؤدي هذه الحالة إلى تطورات أكثر مأساوية بكثير. وتعين على القوات القليلة من القوات المسلحة المالية الموجودة في الميدان - وهي قوات "قليلة" لأن ذلك هو ما نص عليه اتفاق واغادوغو وما يحترمه الجانب المالي - أن تتصدى لأعداد غفيرة من الإرهابيين المدججين بالسلاح والذين يرتبطون بتجارة المخدرات.

وفي ظل هذه الظروف، أعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ موقفا واضحا مبنيا على أن ثمة معتد في هذه الحالة، ألا وهو، الحركة الوطنية لتحرير أزواد وشركاؤها، وعلى أنهم هاجموا رئيس الوزراء وأعضاء وفده المسلمين الذين كانوا يسافرون في إطار زيارة إدارية روتينية. وآمل أن يشير بيان المجلس وتوصياته بشكل واضح إلى أنه لا يوجد طرفان متحاربان: هناك معتد واحد هنا ولا بد من تحديده بوضوح. وحكومة مالي تستحق دعم المجلس.

ووفقا للقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، فإن المجتمع الدولي بأسره يعترف بسيادة مالي على جميع أنحاء إقليمها الوطني. وعلاوة على ذلك، فإنه يدافع سلامة مالي الإقليمية ووحدها وعن الشكل العلماني والجمهوري للدولة في مالي.

وكيدال جزء من المنطقة الشمالية في مالي ومن مالي ككل. وقد كانت كيدال دائما، وستظل دائما، جزءا لا يتجزأ من جمهورية مالي. وما من سبب يجعل كبار المسؤولين في مالي غير قادرين على الذهاب إلى هناك. وجيش مالي موجود في كيدال حاليا وسيظل منتشرا هناك لضمان بسط سلطة الدولة على كل شبر من إقليمنا الوطني. وكيدال لا تختلف في شيء عن تمبوكتو أو كايس. وآمل أن يحيط المجلس أيضا علما بهذه الحقيقة.

إلى الحوار لأننا مقتنعون بأنه هو الحل المناسب، وذلك بطبيعة الحال في حالة وفاء جميع الأطراف - حكومة مالي والمجتمع الدولي والحركات المسلحة - كل حسب مستواه بالتزاماتها بعزيمة وبأقصى قدر من الالتزام.

وسيكون ذلك هو ثمن الاستفادة من التضامن الكبير من قبل المجتمع الدولي، والذي استفاد منه بلدنا والذي أكرر إزاءه الإعراب عن امتنان أمتنا بأسرها. وهو ثمن القدرة على دعم العملية الهشة لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي كرس

لها المجلس قدرا كبيرا جدا من الوقت والطاقة وموارد كثيرة للغاية. ويجب علينا الآن أن نتجاوز الخطابة لنضمن حقا عدم تكرار ما حدث مرة أخرى أبدا وتعزيز رغبة دولة وحكومة مالي في الحوار وبسط سلطتهما على جميع أنحاء البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٧|٤٠.